إقتصاديات التنمية: (الجيل الأول لإقتصادي التنمية 1940-1970)

- على الرغم من أنه لا توجد نظرية موحدة للتنمية إلا أن هنالك "تقليد علمي" قاد مجتمع علماء التنمية في الأربعينات والخمسينات، تمخض عنه بروز علم فرعي لاقتصاديات التنمية، وترتب عليه مقترحات تختص بإحداث التنمية في الدول الأقل نمواً أو الدول النامية.

- **إرتكز "التقليد العلمي" الذي قاد مجتمع علماء التنمية على:**

  - رفض مقترح عالمية النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية.
  - قبول مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول الأقل نموا والدول المتقدمة ومن ثم أهمية العلاقات التنموية فيما بين الدول التجارة الدولية أو تدفق المعونات والمساعدات الإنمائية.

- وقد شكلت العوامل الثقافية أهم الخصائص التي فرقت بين مجموعتي الدول: المتقدمة والنامية، وذلك فيما يتعلق بأنماط السلوك الاستهلاكي والإنتاجي للفاعلين الاقتصاديين.

جدول رقم (1): نظريات التنمية

	رفض مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول	قبول مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول
قبول مقترح شمولية النظرية الإقتصادية	النظرية الماركسية	النظرية النيوكلاسيكية للتنمية (الجيل الثاني 1970) إلى الآن
رفض مقترح شمولية النظرية الإقتصادية	غير محدد	علم إقتصاديات التنمية (الجيل الأول -1970 1940)

- **ركزت المقترحات النظرية التنموية التي ترتبت على علم اقتصاديات التنمية، على الأهمية المحورية التي يلعبها كل من:**
  - التراكم السريع لرأس المال.
  - التصنيع.
  - استنفار فائض العمالة في الريف.
  - التخطيط والدولة النشطة، في عملية التنمية.

- هذا وقد أوضحت الشواهد التجريبية لأداء الإقتصاديات الأقل نموا خلال الفترة من عام 1960 حتى عام 1973 أن التركيز على هذه القضايا المحورية في عملية التنمية قد كان له ما يبرره وأن هذه القضايا لا تزال محورية في عملية التنمية.

الجدول رقم (2): معدلات النمو في عينة من الدول النامية مرتبة حسب معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد 1960-1973: 1960-1994 *

القطر	الترتيب	1973-1960	1984-1973	1994-1984	1994-1960
عُمان	1	10.52	5.22	0.83	5.96
موريتانيا	33	2.85	0.83 -	0.38	0.96
مصر	39	2.64	6.05	0.33	3.06
العراق	41	2.60	0.93 -	-	-
الصين	43	2.48	5.39	8.52	5.2
الفلبين	50	2.10	1.13	0.10 -	1.13

المصدر: داني رودريك، (1999)، الإقتصاد المعولم الجديد والدول النامية.

* عدد الدول النامية التي فاق فيها معدل نمو دخل الفرد 2.5 % خلال الفترة 1960-1973 بلغ 43 قطراً مما يعني أن دخلها كان سيتضاعف خلال 28 سنة أو أقل.

- إنه إذا كان هنالك ثمة قصور في المقترحات النظرية التي طُورت في ظل "التقليد العلمي" الذي قاد مجتمع علماء التنمية في الأربعينات والخمسينات، فإن القصور الأساسي يتمثل في تركيز هذه المقترحات على عملية النمو الإقتصادي على أنها هدفٍ نهائي وغاية في حد ذاتها، دون التنبه الكافي إلى أن النمو الإقتصادي ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق أهداف تنموية أخرى. وأن النمو الإقتصادي، في بعض الأحيان، لا يشكل وسيلة فعالة لتحقيق أهداف مجتمعية حيوية مثل (سن (1999)):

- التمتع بحياة صحية طويلة نسبياً .
- القدرة على القراءة والكتابة .
- المشاركة في النشاطات الثقافية للمجتمع .
- التعبير عن الآراء والرؤى بحرية .
- المشاركة في اختيار الحكام ومحاسبتهم .

- إرتكزت صياغة السياسات الإقتصادية التجميعية لأغراض التنمية بواسطة الجيل الأول على تحليل للشواهد التطبيقية أفضى إلى قدر كبير من التشاؤم حول إمكانية نجاح، وإستمرار، الدول النامية في زيادة صادراتها من السلع الأولية وإلى قدر كبير من التفاؤل حول مقدرة الدولة والقطاع العام على تسريع وتأثر التنمية.

- على أساس هذا التحليل أُعتقد أن الدولة ستتمكن من كسر "الحلقة المفرغة للفقر" (نيركوسه) بواسطة "الدفعة الكبرى" و"النمو المتوازن" اللتان سيترتب عليهما تكامل الطلب (روزنستاين – رودان) ومن ثم إزدياد الطلب التجميعي مما سيحقق "الجهد الأدنى الحرج" الذي سيمكن القطر من الإنعتاق من "فخ التوازن في المستويات الدنيا للدخل" (ليبينشتاين) ومن ثم تحقيق شروط "الإنطلاق" (روستاو).